مجلة "آفاق فكرية"

رت م د :2353 - 0367

رت م د إ: 2602-5507

ص. ص. ... - ...

أثر الخطاب السياسي للأحزاب الإسلامية في الجزائر اتجاه حراك الشعب الجزائري: دراسة تحليلية في خطاب حركة مجتمع السلم (حمس)

The influence of the political discourse of the Islamic parties in Algeria on the Algerian people's movement: An analytical study of the discourse of the Movement of Society for Peace (MSP)

محفوظ عيس[1]*

جامعة البويرة آكلي - محند أولحاج (الجزائر)

ais@univ-bouira.dz

https://orcid.org/0009-0000-2573-4703

تاريخ الاستلام: 2025/ 07/05 **تاريخ القبول:** 2025-10-10 **تاريخ النشر:** 2026-05-19

ملخص:

كشف حراك الشعب الجزائري يوم 22 فيفري 2019، تضارب واختلاف المواقف السياسية لمختلف الأحزاب في دعم أو رفض مطالب الحراك في التغيير السياسي والتأسيس لديمقراطية حقيقية و التداول السلمي للسلطة، وكانت الأحزاب الاسلامية بمختلف تياراتها قد تبنت في بدايات مسيرات الحراك موقف الحياد ، وربطت تلك المسيرات بما يشبه سابقا ما يسمى اعلاميا "الربيع العربي"، محذرة من الانسياق إلى العنف، والدعوة إلى الحوار واجراء انتخابات حرة ونزيهة، ثم مع استمرار الحراك سرعان ما تبنت هذه الأحزاب وبالأخص منها حركة مجتمع السلم (حمس) ذات الخلفية الإسلامية، خطاب ديني ذو غلاف سياسي يتماهى مع مطالب الحراك، ويدعو للانخراط في مسار المظاهرات السلمية ورفض كل أشكال العنف ومحاسبة الفاسدين ،و العمل على استعادة ثقة الشعب في اعادة بناء المنظومة الانتخابية والسياسية عامة وفق قواعد العملية الديمقراطية.

كلمات مفتاحية: الجزائر، الحراك الشعبي، الأحزاب الاسلامية، حركة مجتمع السلم، الخطاب السياسي.

Abstract :

The Algerian people's movement, which began on February 22, 2019, revealed the contradictions and differing political stances among various parties regarding support for or opposition to the movement's demands for political change, the establishment of genuine democracy, and the peaceful transfer of power. In the early stages of the movement's protests, The Islamic parties of various currents adopted a neutral stance, associating these demonstrations with what had previously been referred to in the media as the "Arab Spring." They warned against falling into violence, calling for dialogue and the organization of free and fair elections. However, as the movement continued, these parties—particularly the Movement of Society for Peace (MSP), with its Islamic background—quickly adopted a religious discourse with a political veneer that aligned with the demands of the movement, this discourse calls for participation in peaceful demonstrations, rejecting all forms of violence, holding the corrupt accountable, and working to restore the people's trust by rebuilding the electoral and political systems based on democratic principles.

Key words: Algeria, people's movement, Islamic parties, The Movement of Society for Peace (MSP), the political discourse.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

عرفت الجزائر يوم 22 فيفري 2019 مظاهرات ومسيرات سلمية فيما عرف عليه باسم حراك الشعب الجزائري يطالب بالتغيير السياسي والانتقال الديمقراطي نحو الدولة المدنية وارساء دولة المؤسسات والقانون، وقد اختلفت مواقف غالبية القوى السياسية منها الأحزاب الإسلامية التي عبرت عن مواقفها سواء بالمشاركة أو الحياد، أو تقديم خطاب سياسي يتماهى مع مطالب الحراك من جهة، وينادي للحوار مع الحكومة من جهة أخرى.

رأت الأحزاب الاسلامية في الحراك الشعبي فرصة تاريخية لتثبيت مسارها السياسي في الصعود إلى الحكم، على غرار الصعود الإسلامي لمختلف الأحزاب الإسلامية في المنطقة العربية عام 2011 فيما أطلق عليه اعلاميا " الربيع العربي"، بالتالي أرادت الاستفادة من تلك التجربة من خلال العمل على تفادي ثغراتها وأخطاء قياداتها في الاستفراد بالسلطة وما نجم عن رد فعل عنيف في انقلابات عسكرية والتنكيل بها وحضرها و تصنيفها ضمن الجماعات الارهابية، كما حدث مع جماعة الاخوان المسلمين ومحمد مرسي في مصر عام 2013، لذا عملت هذه الأحزاب على تبني البراغماتية والواقعية السياسية في صياغة مضامين خطابها اتجاه النخب الحاكمة، واتجاه المتظاهرين في ساحات البريد المركزي في العاصمة الجزائرية، وكان من أبرز هذه الأحزاب حركة مجتمع السلم (حمس).

فكان أن مثل الحراك الشعبي الجزائري فرصة أمام هذه الأحزاب لتقييم دورها في الممارسة السياسية، ومدى القبول الشعبي للأطروحات التي تقدمها في سبيل البناء الديمقراطي وتعزيز دولة القانون، فكشف الواقع السياسي لهذه الأحزاب قبل وأثناء وبعد فترة الحراك، تجليات القواعد السياسية والديمقراطية التي تؤمن بها هذه الأحزاب الاسلامية، وبالأخص منها حركة مجتمع السلم (حمس).

من خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما طبيعة أثر الخطاب السياسي لحركة مجتمع السلم (حمس)، اتجاه حراك الشعب الجزائري عام 2019؟

للإجابة على هذه الاشكالية تم اعتماد التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع الأحزاب الاسلامية في الجزائر قبل الحراك الشعبي؟
- ماهي مرتكزات الخطاب السياسي لحركة مجتمع السلم (حمس) اتجاه الحراك الشعبي؟
- هل شكل الخطاب السياسي لحركة مجتمع السلم (حمس) أداة تأثير ضاغطة على مسيرات الحراك الشعبي ومطالبه في التغيير السياسي ؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة في البحث في دراسة طبيعة أثر و تداعيات الخطاب السياسي والممارسة السياسية للأحزاب الاسلامية قبل وبعد فترة الحراك الشعبي الجزائري عام 2019، وندرس على وجه الخصوص موقف حركة مجتمع السلم (حمس) من مسيرات حراك الشعب الجزائري، ومضامين خطابها المقدم لصناع القرار

والنخب المدنية، وذلك بهدف معرفة مدى تأثير هذا الخطاب على تبلور موقف موحد يخدم خلفيتها الايديولوجية الإسلامية في الحل السياسي والانتقال الديمقراطي الذي يطالب به الحراك.

منهجية الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية، فقد تم تفكيكها في مجموعة من التساؤلات الفرعية، واعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع بيانات ومعلومات حول طبيعة موقف حركة مجتمع السلم (حمس) من حراك الشعب الجزائري، من خلال تتبع التصريحات الاعلامية للرئيس السابق للحركة عبد الرزاق مقري في مختلف وسائل الاعلام العامة والخاصة كمصدر لهذا الخطاب، و البحث في تجليات خطاب الحركة المشكل لهذا الموقف، من خلال الوثيقة التأسيسية للحركة وقانونها الأساسي، التي تعبر فيه عن مختلف مواقفها السياسية، فتم الاعتماد كذلك على منهج تحليل المضمون، من خلال دراسة مضامين ومفردات ولغة الخطاب وأهدافه لهذه الحركة، ومدى تأثيره على مسار حراك الشعب الجزائري.

1. و اقع الأحزاب الإسلامية في الجز ائر قبل وبعد حراك الشعب الجز ائري:

ندرس في هذا المحور واقع الأحزاب الإسلامية بشكل عام في الجزائر، وحركة مجتمع السلم (حمس) بشكل خاص، في فترة ما قبل حراك الشعب الجزائري وما بعده، وذلك بالعودة إلى أهم المحطات والظروف التاريخية والسياسية التي دفعت هذه الأحزاب إلى الظهور في المشهد السياسي.

يرتبط ظهور الأحزاب الاسلامية تاريخيا في الجزائر امتدادا من مراحل تاريخية مختلفة، حيث عرفت الجزائر العمل الحزبي في مرحلة الفترة الاستعمارية، أين ظهرت للساحة السياسية عديد التيارات الوطنية ذات التوجهات المختلفة، تضم عددا كبيرا من الشخصيات المستقلة والجمعيات والنوادي ووسائل الاعلام، وكانت القضية الوطنية قضية مركزية في الدفاع عن الهوية الجزائرية بكافة أبعادها الثقافية والاجتماعية والسياسية، عمل هذه الأحزاب، والتي من أهمها حزب نجم شمال افريقيا، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ثم عرفت فترة ما بعد الاستعمار واستقلال الجزائر تبني نظام الأحادية الحزبية، أين تحولت جبهة التحرير إلى حزب جبهة التحرير الوطني، الحزب الواحد والوحيد، الذي منح لنفسه الشرعية الثورية والتاريخية في قيادة البلاد، وحضر أي حزب أو جمعية ذات طابع سياسي، ثم جاءت مرحلة الثمانيات أين أبدى الجناح الاصلاحي لدى النخبة الحاكمة مع الرئيس الشاذلي بن جديد رغبة نحو الانفتاح السياسي والتراجع- ولو شكليا- عن التوجه الأحادي لنظام الحكم ، فتم الاعتراف بالتعددية الحزبية كمبدأ دستوري ثابت(غربي، 2020، صفحة 40).

تم اعتماد دستور 1989/02/23 والذي أقر في مادته (40) بالسماح بتشكيل الأحزاب السياسية من مختلف التيارات الوطنية والاتجاهات السياسية، واليسارية والجهوية، والعلمانية والاسلامية، وهذه الأخيرة عملت على الانتشار الواسع في الساحة الوطنية، وبالرغم من الاختلاف بينها تنظيما وفكرا وأهدافا، وعلى الأساس ذلك ، ظهر في البداية حزب اسلامي معترف به يعرف باسم حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ، برئاسة عباس المدني، (بن قفه، 2024، https://trendsresearch.org/ar/insight)، فكان بداية نشاط هذه

الاحزاب منذ السنوات الاولى للاستقلال من خلال جمعية العلماء المسلمين ، وجمعية القيم وجمعية الموحدين بقيادة محفوظ نحناح، والجماعة الاسلامية برئاسة عبد الله جاب الله (سويقات، 2017، صفحة 257).

أمام الوقائع السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر عمد الاخوان المسلمين في الجزائر إلى انشاء واطلاق حزبهم عام 1990، أين فضلوا تسميته باسم حركة المجتمع الاسلامي، تيمنا بحركة المقاومة الاسلامية" حماس" الفلسطينية، غير أن متغيرات القانون والسياسة، في عدم السماح أن تحمل الأحزاب السياسية اسما اسلاميا أو قوميا أو جهويا، الزمتهم عام 1996 إلى تغيير اسم حزبهم ليصبح حاليا: حركة مجتمع السلم-حمس- (بن قفه، المرجع السابق الذكر، https://trendsresearch.org/ar/insight).

يمكن القول بشكل عام أن واقع الأحزاب الاسلامية في الجزائر قبل وبعد فترة حراك الشعب الجزائري سنة 2019، قد مثلته ثلاثة تيارات أسياسية وهي (دحمان، المرجع السابق الذكر، صفحة 4):

- **التيار الأول** ، ممثلا في حركة مجتمع السلم، بقيادة محفوظ نحناح، وحركة النهضة بقيادة عبد الله جاب الله، وكذا الجبهة الاسلامية للإنقاذ (علي بلحاج، وعباس المدني)، وعرف عن هذا توجه الأحزاب الاخوانية للمشاركة السياسية، الأمر الذي أحدث انشقاقات في صفوفها، وتفرقها نحو ثلاث اتجاهات، أولا ، ظهور أحزاب سياسية لا تقبل المشاركة (كجبهة العدالة والتنمية لعبد الله جاب الله)، وثانيا انتقائية حركة مجتمع السلم في التعامل مع السلطة، وثالثا وجود أحزاب اسلامية لا تمتلك استراتيجية واضحة للممارسة السياسية، من منظور اسلامي كحزب النهضة أو الاصلاح.
- **التيار الثاني**، فقد مثلته الجبهة الاسلامية للإنقاذ، في تبنيها المنظور الراديكالي كاستراتيجية للمطالبة بالحكم، ما أدى للصدام المباشر والمسلح مع المؤسسة العسكرية، أمام هذا الوضع فضلت غالبية الأحزاب الاسلامية منذ عام 1995 النأي بنفسها عن التيارات المتشددة المسببة – حسبها- في أحداث الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر، فتوجهت للعمل على تبني خيار المشاركة السياسية بعد زوال الأزمة، أين اندمجت من جديد في المشهد السياسي، تحت وقع خلافات شخصية وايديولوجية في صفوفها، و عمقت تلك الخلافات الانشقاقات داخلها، فظهرت أحزاب فرعية صغيرة، بسبب الممارسات والخلافات وتضارب المصالح وغياب التوافق، جعل الأحزاب الاسلامية تفقد قاعدتها الانتخابية، مقابل تمكن الحزب الاسلامي الأساسي – أنداك- الجبهة الاسلامية للإنقاذ من التعبئة السياسية وحشد ملايين الأصوات الانتخابية، وتحقيق فوز ساحق في الانتخابات التشريعية عام 1991، اليوم فالأحزاب الاسلامية عاجزة عن حشد أنصارها أو تحقيق فوز انتحابي، بسبب أزماتها الداخلية، و اخفاء انقساماتها، وغياب قيادة جامعة لصفوها(غانم، 2014، https://carnegieendowment.org/sada).

- التيار الثالث: بعد اتباع النخبة الحاكمة لسياسة الحل الأمني، وما نتج عن ذلك من أزمة أمنية وحل الجبهة الاسلامية للإنفاذ وحضرها سياسيا، ظهر مشهد سياسي جديد ومغاير تماما لما كان في السابق، حيث برزت أحزاب الاخوان المسلمين في الساحة السياسية كبديل للجبهة، غير أنها فاقدة للمصداقية لدى المجتمع، من منطلق أن الأسباب التي أدت لصعود جبهة الانقاذ الاسلامية هو طرحها للقضايا الاقتصادية والاجتماعية باهتمام كبير، الأمر الذي أكسبها المصداقية حين عبرت بواقعية وصدق عن الثقافة السياسة الراديكالية الني ميزت الشعب الجزائري آنذاك، بينما في المقابل فإن الأحزاب الاسلامية – الاخوانية- أهملت المطالب الشعبية، وسعت للاندماج السياسي مع ممارسات النخبة الحاكمة، فكان صعود الاحزاب الاسلامية خلال فترة ما يسمى ' الربيع العربي" عام 2011 في عديد من الدول العربية منها مصر وتونس، أن شكل عاملا مضاعفا لهذه الأحزاب في الجزائر، في حال حاولت الانخراط في المطالبة بالتغيير السياسي الراديكالي بمصيرها ومستقبلها السياسي.

كما أكد حراك الشعب الجزائري يوم 22 فيفري 2019 رفضه المطلق للأحزاب الاسلامية، أو أي حزب سياسي آخر، على اعتبار السوابق السياسية لهذه الأحزاب في مسايرة ممارسات أنظمة الحكم، وعدم استطاعتها الخروج من أزماتها الداخلية، في ازدواجية وتناقض خطابها السياسي ، فلم تدرك درجة حيادية الدولة وطبيعة السلطة فيها، وكذلك طبيعة المجتمع الجزائري، فكانت مشاركتها السياسية في السلطة والاندماج معها، عبارة عن دعم مطلق – حسب الشعب الجزائري- في البقاء والاستمرار السلطوي التسلطي للنخبة الحاكمة، وعليه فإن الأحداث التأسيسية التي عرفتها الجزائر تاريخيا بدء بأحداث 05 أكتوبر 1988، ثم الأزمة الأمنية عام 1992 وما نجم عنها من نتائج سياسية وأمنية، وكذلك أحداث " الربيع العربي" عام 2011، وصولا إلى عام 2019 وحراك الشعب الجزائري، كلها عوامل أبانت عن واقع الأحزاب الاسلامية، وكشفت عن مدى فقدانها للمصداقية وتراجعها في الساحة السياسية لدى المجتمع الجزائري (دحمان، المرجع السابق الذكر، صفحات 10- 11).

نشير أن دستور 1989 الذي أسس للتعددية الحزبية، في مادته الأربعون، قد أرفق لذلك قانون عضوي رقم 11/89، متعلق بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، الأمر الذي يمكن النظر إليه من عدة زوايا تحليلية، ومنها العمل على محاصرة أي نفوذ للتعددية قد تهدد مراكز حكم النخبة الحاكمة، واستبعاد العمل الحزبي الفعال والمؤثر، من خلال الاكتفاء بالجمعيات مهمتها المعارضة فقط وعدم السماح لها التنظيم المقنن لصفوفها وممارسة التنافس الديمقراطي في سعيها الوصول إلى السلطة، لذلك حصرت هذه التعديلات الدستورية وظائف هذه الجمعيات في عملها على تشكيل الرأي العام، واختيار المرشحين، وتأطير المنتخبين، ومن ثم ابعادها تماما عن أهم وظيفة وهي وظيفة تولي الحكم (غربي، المرجع السابق الذكر، صفحات 40- 42).

نستنتج أن الأحزاب الاسلامية في الجزائر قد عرفت عديد التحولات في منهجها التنظيمي والأيديولوجي للممارسة السياسية، أين ربطت مواقفها بتحولات الظروف والأوضاع لصالحها، فبدل الانشغال الفكري في

التأسيس والتنظير لاستراتيجية واضحة للعمل السياسي، فإنها وقعت أسيرة متغيرات قواعد العملية السياسية، وذلك ما بينته مختلف الأحداث التأسيسية – المشار اليها- التي عرفتها الجزائر، ما جعلها تعمق من أزماتها الداخلية في انشقاق صفوفها وغياب رؤية جامعة متوافقة عليها في مقارعة النخبة الحاكمة ومعارضة انفرادها في الحكم، من خلال التعبئة الشعبية لأنصارها وتقديم بديل سياسي يحظى بموافقة المجتمع الجزائري.

2. . تجليات الخطاب السياسي لحركة مجتمع السلم اتجاه حراك الشعب الجز ائري:

ندرس في هذا المحور مضامين البنية اللغوية ومفردات تشكل الخطاب السياسي لحركة مجتمع السلم- حمس-، كمحدد لموقفها السياسي من مسيرات حراك الشعب الجزائري، ومدى تجاوب هذا الأخير مع طبيعة هذا الخطاب وآثاره، ومصدر هذا الخطاب التصريحات والبيانات الاعلامية للرئيس السابق للحركة عبد الرزاق مقري، والوثيقة التأسيسية للحركة.

وجدت حركة مجتمع السلم منذ تأسيها نفسها أمام مجموعة من الخيارات الاستراتيجية في ممارستها السياسية والتعامل مع النخبة الحاكمة، فكان أولى هذه الاستراتيجيات اعتماد استراتيجية راديكالية على طريقة الجبهة الاسلامية للإنقاذ، وما قد ينجم عن ذلك من عنف سياسي رسمي وغير رسمي، أو اتباع خيار الهجرة القيادية إلى الخارج، ومحولة التغيير السياسي من الخارج، وهو خيار أثبتت التجارب فشله، مثل حالة القيادي حسين آيت أحمد من حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي استقر في سويسرا حتى يوم وفاته، أما الخيار الثالث، والذي استقرت عليه حركة مجتمع السلم، فتمثل في التوجه نحو المشاركة السياسية، وذلك ينطلق – حسبها- من قاعدة جلب المصالح ودرء المفاسد، أي تبني في عملها السياسي البراغماتية والواقعية السياسية كاستراتيجية سياسية تجعل التعايش مع الأنظمة الحاكمة ممكنا لها، وذلك ما أكدته من خلال انخراطها في العملية السياسية ضمن القواعد التي حددتها النخبة الحاكمة، ومشاركتها في جميع المسارات الانتخابات التشريعية ،والمحلية، والرئاسية، بل وصولا إلى تولي مناصب وزارية وتشكيل تحالف رئاسي حكومي (بن يحيى، 2019، صفحة 225).

لقد حاولت الحركة من خلال تبني خيار المشاركة اعادة بناء نفسها كفاعل مؤثر في الساحة السياسية، خاصة بعد تداعيات " الربيع العربي" الذي مكن الأحزاب الاسلامية الوصول إلى السلطة وتشكيل الحكومة في عديد الدول العربية، وتعززت هذه المحاولة بدخول الحركة ضمن تحالف استراتيجي مع ثلاثة أحزاب اسلامية أطلق عليه" التكتل الأخضر" والمشاركة في الانتخابات التشريعية عام 2012، وذلك سعيا منها توحيد صفوف الأحزاب الاسلامية في الجزائر، واستعادة ثقة الناخب، وتصحيح صورتها لديه، بحكم التجارب السابقة لها(حلوز، 2022، صفحات 1316-1317).

تبرر الحركة تبنيها خيارها المشاركة، من خلال ما تروجه في خطابها السياسي بالقول أنها تشارك في السلطة وليس في الحكم، وذلك لإبعاد أي مسؤولية للفشل عنها، وأن مشاركتها جاءت لدعم بناء الدولة الجزائرية في مرحلة ما بعد الأزمة الأمنية، وتكريس ثقافة الحوار والتعايش مع مختلف القوى السياسية

والمدنية، واعتبار بيان أول نوفمبر الاساس المرجعي لعملها، وأن قبولها خيارات النخبة الحاكمة حتى تلك التي تخالف ايديولوجيتها وعقائدها، جاء سعيا وحرصا منها للبقاء في المشهد السياسي ومواصلة عملها في المطالبة بالتغيير السياسي التدريجي والمرحلي المتوافق عليه (بن قفه، المرجع السابق الذكر، https://trendsresearch.org/ar/insight).

يمكن ابراز تجليات خطاب الحركة اتجاه حراك الشعب الجزائري من خلال التطرق إلى الجوانب التالية(زازوي، 2012، صفحات 328- 329):

- **مصادر خطاب الحركة:** فضلت تسمية الحركة بدل الحزب، حيث كلمة "الحركة" تحمل معاني كثيرة، وتشير إلى التغيير و الحركية، من خلال تعبئة الجماهير والتجمهر، أما الحزب يشير إلى الطائفة أو الجماعة...، والتحزب لعقيدة أو فكرة معينة، وذلك ما يعني السكون والتقوقع حول جماعة ما، لذلك تقدم حركة حمس نفسها ضمن قانونها الأساسي ونظامها الداخلي، وفي باب التسمية: المبادئ، والأهداف، والوسائل، وفي الفصل الأول نقرأ المادة الأولى: تحمل الحركة التسمية التالية: حركة مجتمع السلم عوض استخدام مصطلح حزب، وذلك انطلاقا من النظرة الشمولية للفكر الاخوان، التي أساسها أن الحركة تتجلى معانيها لتتسع وتشمل كل معاني الحياة الاجتماعية، بخلاف كلمة "الحزب" التي تشير إلى معنى ضيق من التدبير والتفرقة.

كما يظهر ضمن خطاب الحركة ووثائقها التأسيسية مصطلح الأمة بدل الخلافة، حيث – حسبها- فإن الخلافة لا تكون إلا في سياق انتاج أمة اسلامية لا تعرف حدودا جغرافية فاصلة بينها، لذلك تؤكد الحركة على مصطلحي الأمة والدولة، من خلال قانونها الأساسي المادة رقم 2، أين تشير إلى أن بيان أول نوفمبر الأساس المرجعي في بناء الدولة الجزائرية وفق المبادئ الاسلامية، وفي ذات السياق تتجاوز الحركة عن استعمال مصطلحات ومفاهيم قرآنية تحمل القيم السلفية كمصطلح الأخ الذي يقابله تسمية " العضو " في القانون الأساسي، والدولة الحديثة بدل الدولة الاسلامية، وذلك ما يدل عن تغيير الخطاب السياسي للحركة وابتعادها عن خطاب المتشدد و المتطرف، وتبنيها مصطلح جديد عرف ب" بالشورقراطية" أي الجمع بين نظام الشورى الاسلامي وقيم الديمقراطية، من خلال العمل على التوفيق بين الفكرة الاسلامية التقليدية والفكرة الحديثة في تبني خطاب الاعتدال والوسطية كمنهج للعمل والمشاركة السياسية.

- **موقف حركة مجتمع السلم من الحراك:**

منذ انطلاق الحراك، تبنت حركة مجتمع السلم مبدأ "الانتقال الديمقراطي السلمي"، مع تأييد مطلب رفض العهدة الخامسة، مع الحرص في الوقت ذاته على عدم قطع التواصل مع مؤسسات الدولة(مقري، 2019، صفحة 2)، هذا الطرح جاء كمحاولة للموازنة بين شرعية الشارع ومتطلبات الحفاظ على استقرار البلاد، وفق رؤية عبد الرزاق مقري الذي قدم الحركة كقوة "مسؤولة". تعكس هذه الاستراتيجية امتدادا لنهج تاريخي يفضل العمل الإصلاحي من داخل النظام بدلا من الدخول في مسار قطيعة ثورية(محمد، 2020، صفحة104)،يتضح هذا الموقف من خلال الدعوة إلى الحوار الوطني، وطرح خارطة طريق تراعي الإرادة الشعبية، ضمن إطار دستوري قائم أو معدل، بذلك، بات خطاب الحركة يتسم بالوسطية بين الحراك الشعبي الذي يحمل مطالب معارضة جذرية، وبين خطاب السلطة الساعي إلى احتواء تلك المطالب(قشي،

2021، صفحة 20)، يترافق هذا التموضع مع تراجع الحضور الرمزي للتيارات الإسلامية في المشهد الشعبي، حيث غلبت الشعارات المدنية والوطنية العامة على الأيديولوجيات الضيقة (Tripp,2019,pag 3).

تحليل وضع الأحزاب الإسلامية في سياق الحراك يشير إلى أنها سعت إلى الابتعاد عن الاصطفاف مع السلطة أو التصادم مع المؤسسة العسكرية، في ظل وعيها بتجارب الجزائر في فترة التسعينيات(Yaylaci & - pag8-9 Amasha, 2020). وما خلفته من انقسامات حادة. على هذا الأساس، حاولت حركة مجتمع السلم الاستفادة من الحراك لإظهار استقلاليتها عن السلطة، مع التأكيد على رفضها أي أشكال للعنف، مما يعكس محاولة لتحقيق توازن دقيق بين مختلف الأطياف والمطالب (بن عيسى، 2020، صفحة 60).

-البناء اللغوي والدلالات الرمزية للخطاب:

ا)- الخصائص اللغوية العامة:

يتسم خطاب حركة مجتمع السلم في تعامله مع الحراك بمزج بين مصطلحات مستمدة من المعجم الإسلامي وأخرى تنتمي إلى المعجم الديمقراطي–المدني، تظهر في هذا الخطاب مفاهيم مثل "الإصلاح" و"الشورى" و"الهوية الإسلامية" إلى جانب مصطلحات أخرى مثل "الإرادة الشعبية"، "دولة القانون"، و"الانتقال الديمقراطي" (بن عيسى، المرجع السابق الذكر، صفحة 51). هذا التناغم يعكس محاولة لتكييف المرجعية الإسلامية لتتوافق مع المعجم الجديد الذي نتج عن الحراك، مع التركيز الكبير على مفهومي "المواطنة" و"الشرعية الشعبية" (Volpi,,2023 ,pag5)، يميل هذا الخطاب إلى اعتماد لغة دقيقة بعيدة عن الألفاظ الحادة أو التصعيدية، مفضلا عن استخدام ضمائر الجمع ک "نحن"، "أبناء الشعب"، و"الجزائريون". الهدف من ذلك هو تضييق المسافة الرمزية بين الحزب والشارع (مقري، المرجع السابق الذكر، صفحة 5). إضافة إلى ذلك، يظهر استعمال واضح ومستمر لمصطلح "السلمية" ومشتقاته، بالإضافة إلى عبارات مثل "الانتقال الهادئ"، "الإصلاح المتدرج"، و"الحل التوافقي"، مما ينسجم مع طبيعة الحراك الذي اعتمد السلمية كمبدأ أساسي (Yaylaci & Amasha,op.cit , pag 12) كما يتضمن الخطاب استخداما لبعض الأساليب البلاغية كالتكرار والاستعارة، ما يتضح في توصيف الحراك بأنه "فرصة تاريخية"، "فجر جديد"، أو "منعطف مفصلي" في تاريخ الجزائر، هذه العبارات تتلاقى مع الأدبيات المتعلقة بالحركات الاحتجاجية السلمية على مستوى المنطقة (Buehler,2019,pag4). كذلك، يبرز الخطاب بعدا قانونيا–دستوريا واضحا من خلال الإشارة المتكررة إلى مواد الدستور والدعوة إلى "احترام الشرعية الدستورية مع تصحيحها". هذا الطرح يهدف إلى تقديم الحراك كعملية لاستعادة الشرعية بدلاً من رفضها(Dal Maso,2021,pag 40).

-الدلالات الرمزية: تركز الحركة على إعطاء مفهوم "السلمية" أهمية أساسية في خطابها، مستلهمة موقفها خلال العشرية السوداء ورفضها استخدام العنف المسلح، مما يتيح لها إعادة تصدير نفسها كطرف "إسلامي معتدل" يختلف عن تجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ (بن عيسى، المرجع السابق الذكر، صفحة 62). أين يرتبط هذا بأهمية دعم الحراك عبر خطاب يشدد على أن التغيير السلمي يمثل ضمانة لوحدة الدولة وتجنب تكرار أزمات الماضي(Yaylaci & Amasha,op.cit , pag 15) ، تتجلى أيضا فكرة "القطيعة مع الفساد وليس مع الدولة" في الخطاب، حيث ينظر إلى الحراك كفرصة لإعادة بناء الشرعية السياسية ومحاسبة

شبكات الفساد المرتبطة بالعهد السابق، دون المساس باستمرارية مؤسسات الدولة (مقري، المرجع السابق الذكر، صفحة 6)،هذا الطرح يتوافق مع تحليلات تشير إلى أن الحراك أعاد تسليط الضوء على مطلب "دولة القانون"، بعيدا عن التصادم مع الدولة ككيان(Boubekeur, 2021, pag 14). أما فيما يتعلق بالرموز الوطنية، فيؤكد الخطاب على قيمة العلم الوطني والهوية الجامعة ورفض كل الشعارات التي تحمل طابعا انقساميا، وهو ما يعكس روح الحراك الذي احتفى بالانتماء الوطني المشترك (Volpi,op.cit,pag7)، ومع ذلك، تشير دراسات أخرى إلى تراجع تأثير الرموز الإسلامية في الساحات مقارنة بالسابق، حيث قوبلت محاولات بعض القادة الإسلاميين، بمن فيهم رئيس حركة مجتمع السلم، في بعض الأحيان برفض أو تحفظ من قِبَل الأجيال الشابة من المتظاهرين (Tripp,op.cit,pag 5).

ج)- أهداف الخطاب:

تضح من سياق الخطاب أن الحركة تسعى لتحقيق توازن مدروس بين ثلاثة أهداف رئيسية: أولها الحفاظ على مكانتها كحزب معارض يتمتع بشرعية شعبية واسعة، وثانيها تجنب أي مواجهة مباشرة مع الأجهزة العسكرية والأمنية، وأخيرا بناء روابط مع شريحة الشباب التي أصبحت أكثر انتقادا للأحزاب التقليدية ولتوجهات الإسلاميين على حد سواء (Dal Maso,op.cit ,pag65)،كما يهدف الخطاب إلى إعادة تقديم الحراك كإطار سياسي يمكن تطويره ليشكل قاعدة لإصلاحات دستورية وانتخابية تتيح فرصا أكبر للتعددية السياسية، وهو ما يمهد الطريق أمام الحركة لتلعب دورا فاعلا في تشكيل ملامح "جزائر جديدة" تتسم بقدر أقل من الاحتكار وبانفتاح أوسع (Grewal ,2024,page 10) ،من هذا المنطلق، يمكن قراءة الخطاب كجزء من استراتيجية انتخابية طويلة الأمد تهدف إلى تحسين صورة الحركة التي تأثرت بسنوات مشاركتها في الحكومات السابقة، والتي ارتبطت في الذاكرة الشعبية بأداء ضعيف في مواجهة الفساد (محمد، 2020، ص. 114)،أما على المستوى الرمزي الأعم، تحاول الحركة عبر خطابها إعادة تأكيد دور الإسلام السياسي كجهة شرعية في المشهد السياسي الجزائري، حيث ظل نظام الحكم لفترة طويلة يمارس احتكارا في تعريف مفاهيم الوطنية والاستقرار، وتستفيد الحركة من الحيز العام المتسع الذي أتاحه الحراك الشعبي (op.cit ,pag7 ,Tripp). ومع ذلك، تشير بعض التحليلات إلى وجود عقبات أمام هذا التوجه، حيث يفضل قطاع داخل الحراك تبني مفاهيم "المدنية" و"المواطنة" بدلا من تبني خطابات حزبية تقليدية (Volpi,op.cit,pag10).

إن الصعود السياسي للأحزاب الاسلامية وظهورها في الشهد السياسي في دول عربية عديدة، قد ألهم الأحزاب الاسلامية في الجزائر ومنها حركة مجتمع السلم في توسيع طموحها السياسي من المشاركة فقط إلى قيادة البلاد وتولي الحكم، وتعزز توجهها أمام تصاعد مسيرات الحراك الشعبي، لكن الممارسات السياسية للحركة وتناقض خطابها السياسي جعلها محل انتقادات على المستوى الرسمي والشعبي، فوصف سلوكها بالانتهازي وازدواجية المواقف، ونشر الشائعات، الأمر الذي أثر على قاعدتها الشعبية وتعرضها للخسارة في الانتخابات التشريعية عام 2021، ثم رفضها الانضمام للحكومة الجديدة برئاسة أيمن بن عبد الرحمان، حيث صرح رئيس الحركة عبد الرزاق مقري قائلا: **(الحركة تريد الحكم وليس الحكومة، وبتفصيل أدق لا نريد أن تكون مجرد واجهة للحكم)**،- لافتا- أن ما عرضه الرئيس تبون عليه لا يسمح بالتأثير في المسارات

السياسية والاقتصادية مثلما وعدت به الحركة الناخبين (عبد الحليم، 2021، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6420).

جاء خطاب حركة مجتمع السلم تجاه الحراك الشعبي غير مؤثر على مساره، وقد عززت عديد العوامل ذلك، حيث ترسخ في الذاكرة الجماعية للجزائريين تجربة التسعينيات ودور الأحزاب الاسلامية في جر الجزائر نحو أزمة أمنية متعددة الأبعاد، الأمر الذي جعلهم يتجاهلون في مسيراتهم خطابات هذه الأحزاب منها حركة حمس، خوفا من التوظيف السياسي لحراكهم واستغلالهم في أعمال عنف، كما أن الخطاب المزدوج المتناقض لهذه الأحزاب والحركة تجاه ممارسات النخبة الحاكمة والقضايا الاجتماعية والاقتصادية، أفقدها المصداقية والشرعية، وأنها حركة انتهازية تعمل فقط من أجل مصلحتها الخاصة بعيدا عن قضايا الشأن العام، وحالة الانقسام والتشظي في صفوفها يجعلها غير قادرة على تبني استراتيجية واضحة في مخاطبة أنصارها والتعامل مع مؤسسات الدولة (عزي،2020/ https://trendsresearch.org/ar/insight).

3. خاتمة:

كشف يشير تحليل مضمون الخطاب السياسي لحركة مجتمع السلم تجاه الحراك إلى أن الحركة تبنت نهجا إصلاحيا سلميا يدعم مطالب التغيير، مع تجنب القطيعة مع الدولة ومؤسساتها، ظهر ذلك بوضوح في لغة خطابها التي اتسمت بالتوازن بين الشرعية الدستورية والشرعية الشعبية، بالإضافة إلى ذلك، أظهر خطاب الحركة توجها مدروسا نحو تكييف المرجعية الإسلامية مع خطاب مدني–ديمقراطي جديد، ومع ذلك، كان تأثير هذا التكييف محدودا نتيجة للانحسار النسبي في شعبية الإسلاميين وازدياد الحساسية المجتمعية تجاه استغلال الدين في السياسة.

استنادا لذلك يمكن القول أنه من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

أ)- النتائج:

- واقع الأحزاب الإسلامية في الجزائر قبل حراك الشعب الجزائري قد مثلته ثلاث تيارات متباينة وهي: التيار الأول التيار الأول ، ممثلا في حركة مجتمع السلم، بقيادة محفوظ نحناح، وحركة النهضة بقيادة عبد الله جاب الله، وكذا الجبهة الاسلامية للإنقاذ (علي بلحاج، وعباس المدني)، وعرف عن هذا توجه أحزاب الاخوان المسلمين للمشاركة السياسية، أما التيار الثاني فقد مثلته الجبهة الاسلامية للإنفاذ، في تبنيها المنظور الراديكالي كاستراتيجية للمطالبة بالحكم، ما أدى للصدام المباشر والمسلح مع المؤسسة العسكرية، أما التيار الثالث تمثل في ظهور مشهد سياسي جديد ومغاير تماما لما كان في السابق، حيث برزت أحزاب الاخوان المسلمين في الساحة السياسية كبديل للجبهة الاسلامية للإنقاذ.
- كشفت الحراك الشعبي الطابع الانتهازي لنشاط الأحزاب الاسلامية في الجزائر، بسعيها توظيف الأحداث والظروف خدمة لأجنداتها السياسية.

- ارتبطت محددات موقف الأحزاب الاسلامية من الحراك خاصة حركة حمس بمتغيرات الأوضاع السياسية لصالحها.
- كرست ازدواجية خطاب حركة مجتمع السلم حمس من مسيرات حراك الشعب الجزائري حالة التخوف الشعبي من الأحزاب الاسلامية عامة.
- سمة التناقض والازدواجية والتلاعب السياسي لغرض تحقيق مكاسب سياسية في خطاب حركة حمس جعلها تفقد المصداقية وتخسر قواعدها الانتخابية.
- رفض المحتجين في مسيرات الحراك للأحزاب الاسلامية راجع للممارسات هذه الأحزاب في تجاهل قضايا الشأن العام وسعيها لتحقيق مصالحها الخاصة فقط.
- خطاب الحركة كان له الأثر العكسي ضدها حين عملت على أخذ موقف الوسط بدل الانحياز التام لمسيرات الحراك والمطالب الشعبية في التغيير السياسي.
- السوابق السياسية للحركة في مسايرة ممارسات النخبة الحاكمة والاندماج السياسي مع السلطة أفقدها الثقة وعدم قدرتها حتى على تعبئة وحشد أنصارها لدعم مواقفها.

ب)- التوصيات:

توصي الدراسة بضرورة تعميق التحليل الكمي والكيفي لخطاب الحركة عبر عينة أوسع من خطب وبيانات قياداتها قبل الحراك وأثناءه وبعده، مع مقارنته بخطابات قوى أخرى لفهم تحولات الحقل الحزبي الجزائري ، كما توصي بالاستفادة من مناهج تحليل الخطاب النقدي ونظريات المجال العام لفهم كيفية إعادة تشكيل اللغة والرموز السياسية في سياقات احتجاجية سلمية تتجاوز ثنائية "النظام/الإسلاميين" التي طبعت جزءا كبيرا من التاريخ السياسي الجزائري.

- قائمة المصادر و المراجع:

- المؤلفات / الكتب:

عبد الحق دحمان، (2021)، استراتيجية عمل الأحزاب الاسلامية: قراءة نقدية في المنظور السياسي، تركيا: المركز المجدد للبحوث للدراسات.

مقري، ع. (2019). بيانات ومواقف حركة مجتمع السلم من الحراك الشعبي. الجزائر: حركة مجتمع السلم..

- الرسائل الجامعية / الأطروحات:

سويقات الأمين ، (2017)، الأحزاب السياسية والأداء البرلماني في الدول المغاربية : دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تحصص : تنظيم سياسي وادراي، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر.

الأبحاث في المجلات العلمية / المقالات:

بن عيسى، م. (2020). خطاب الحركات الإسلامية في سياق الحراك الشعبي الجزائري 2019. مجلة دراسات في العلوم السياسية، 15(2)، 45–70.

حلوز خالد، زهرة شريف، (2022)، " حركات الاسلام السياسي في الجزائر واشكالية الانشقاقات الحزبية: حركة مجتمع السلم أنموذجا "، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية، الجزائر: جامعة: غليزان، المجلد 8، (العدد 1)، ص ص 1296- 1319

عزوز غربي، (2020)، " الانتخابات ورهان التغيير السياسي في الجزائر: قراءة في المشهد الانتخابي لما بعد حراك 22 فيفري" ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر: جامعة باتنة 1، المجلد 09، (العدد 01)، ص ص 35- 54، رابط المقال:

فاطمة الزهراء أحمد بن يحيى، مسلم مولود، (2019)، " المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم: دراسة في المفهوم، الاهداف، والتحديات "، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر: جامعة الوادي، المجلد 10، (العدد 03)، ص ص 224-254،

قشي، س. (2021). الحراك الشعبي في الجزائر وتحولات المجال السياسي. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، 10(1)، 11–34.

محمد، أ. (2020). الأحزاب الإسلامية والحراك الشعبي: بين دعم الشارع وحسابات المشاركة. مجلة المستقبل العربي، 482، 97–118.

موفق زازوي، (2012)، " الحزب السياسي الاسلامي بين الافتراضي والحقيقي حركة مجتمع السلم نموذجا"، الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، جامعة: معسكر، المجلد 2، (العدد 1)، ص ص 311- 334 ،

مو اقع إلكترونية:

أميرة محمد عبد الحليم، (2021)، حسابات الإخوان: لماذا رفضت "حمس" المشاركة في الحكومة الجزائرية الجديدة؟، شوهد: 9-11-2024:https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6420

خالد عمر بن قفه،(2024)، الإخوان المسلمون في الجزائر.. تناسل الأحزاب ووحدة المقاصد، 9-11-2024:

https://trendsresearch.org/ar/insight

محمد فريد عزي، (2020)، الاخوان المسلمون في الجزائر ولعبة الثقية السياسية، شوهد: 24/11/9 :

https://trendsresearch.org/ar/insight

دالية غانم، (2014)، تراجع الأحزاب الإسلامية في الجزائر، 9-11-2024 :

https://carnegieendowment.org/sada

مراجع باللغة الأجنبية:

Boubekeur, A. (2021). Prospects for democracy and human rights in Algeria. EuroMed Rights Report.

-Buehler, A. (2019). From Protesta to Hirak to Algeria's new revolutionary moment. MERIP Reports, 292.

Dal Maso, S. (2021). The Algerian Hirak (Master's thesis). Ca' Foscari University of Venice. Venice.

.Grewal, S.(2024).Military repression and restraint in Algeria. American Political Science ,Review, 118(3), 1–18

- Tripp, A. M. (2019). Beyond Islamist extremism: Women and the Algerian uprisings of CMI Brief, 18(2)).

-Volpi, F. (2023). Enacting and contesting citi

uprising. 17.Yaylaci, I., & Amasha, M. (2020). Islamist movements and parties in the Algerian Istanbul: Al Sharq Strategic Research